

واقع الهجرة غير الشرعية

عزالدين مختار فكرون* و علي مفتاح الجد*

ملخص

لظاهرة الهجرة غير الشرعية مخاطر ومساوئ يعاني منها العالم بأسره، وهذه المشكلة برزت على المسرح الدولي، فمن واجب الجميع التعاون لمواجهة هذه الظاهرة بكل حزم وجدية، وذلك مع توفير الاحتياجات والإمكانيات التي تتطلب العمل لمعالجة هذه الظاهرة، ووضع خطط ناجعة لضمان نجاح كل الجهود المبذولة والتي ستبذل مستقبلاً لمكافحة هذه الظاهرة، وذلك لأنها تؤثر سلبياً على تقدم الدول في جميع المجالات الاقتصادية، السياسية، الأمنية، الاجتماعية، الثقافية. فالتواجد البشري غير القانوني وغير المنظم له أضرار ومخاطر وأثار سلبية على كافة المستويات، ومن خلال إثبات فرضية هذا البحث يظل التحدي الرئيسي بالنسبة للهجرة غير الشرعية مرتبطاً بالمشاكل التي تعاني منها دول المصدر، من حيث الاضطرابات السياسية، الحروب الأهلية، والنزاعات الحدودية، والفقر، والبطالة، وهناك اعتقاد لدى دول الشمال أن هذه الظاهرة لا يمكن معالجتها ما لم تحل المشكلات التي تواجهها مجتمعات دول الجنوب، وذلك من خلال إحلال السلام، وتحقيق الاستقرار السياسي، وضمان حقوق الإنسان، وتطبيق الديمقراطية، وتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات الدالة: الهجرة غير الشرعية، اللجوء السياسي، اللجوء الإنساني، الدوافع والأسباب للهجرة غير الشرعية، طرق ومنافذ الهجرة غير الشرعية.

الأسباب، فمن خلال هذا البحث نحاول تسليط الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتحليل أبعادها المتعددة والمتداخلة فيما بينها، سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً، وأمنياً.

2- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الآتي:

- التعرف على أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية.
- توضيح الآثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية على الدول المصدرة، ودول العبور، والدول المستقبلة.
- إبراز دور دول الشمال المتقدم ودول الجنوب المتخلف في المساهمة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- تباين الأسباب وراء فشل السياسات أو الآليات الحكومية في القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

3- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في مدى تأثير هذه الظاهرة على العلاقات بين الدول التي لها علاقة بالهجرة غير الشرعية، فهذا البحث

1- مقدمة

أصبحت الهجرة غير الشرعية من إحدى القضايا التي تحظى باهتمام كبير في السنوات الأخيرة. ويلاحظ تعدد الدوافع المؤدية إلى هذه الظاهرة من خلال التباين الكبير بين البلدان المستقبلية للمهاجرين والبلدان المصدرة للمهاجرين التي تشهد غالباً افتقاراً إلى عمليات التنمية، وقلّة فرص العمل، وانخفاض الأجور وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلية للمهاجرين، بالإضافة إلى انعدام حقوق الإنسان السياسية، والاجتماعية، والثقافية، وانعدام العدالة في التوزيع والحريات والديمقراطية، والتعددية، فظاهرة الهجرة غير الشرعية لها انعكاساتها على قضايا الأمن والاستقرار، خصوصاً على دول العبور والدول المستقبلية لهذه الهجرة. وبالتالي فإن دراسة وتحليل مشكلة الهجرة من دول الجنوب المتخلف إلى دول الشمال المتقدم والتي تعد مشكلة أو ظاهرة عالمية وليست إقليمية أو محلية، والتي لا يمكن دراستها بكل أبعادها وتعقيداتها بالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه

يقدم رؤية تحليلية وصفية لتأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على علاقات بعض الدول فيما بينها.

4- إشكالية البحث:

ظاهرة الهجرة غير الشرعية أصبحت من القضايا التي تثير القلق في المجتمع الدولي، وفيما يحمله المهاجرون من مشاكل: اجتماعية، أو سياسية، أو صحية، الأمر الذي يؤثر سلباً على الدول المستقبلية لهم، حيث أن النظر في موضوع الهجرة غير الشرعية من جانب دول الشمال أصبح مربوطاً بقضايا أخرى مثل: الإرهاب، أو الجريمة المنظمة، فمن خلال ذلك توجد بعض التساؤلات التالية:

- ما هي أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية إلى دول الشمال؟
- هل هنالك سياسات أو آليات تتخذها الدول المتأثرة في معالجة أو مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟
- إلى أي مدى ساهم الحوار والشراكة بين دول الشمال ودول الجنوب في الحد من الهجرة غير الشرعية لدول الجنوب؟

5- فرضية البحث:

تكمن فرضية البحث في أنه كلما نجحت الجهود المبذولة في الوقوف على أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية ومعرفة كيفية معالجتها؛ كلما ساهم في تخفيف العبء للدول المعنية بظاهرة الهجرة غير الشرعية.

6- مناهج البحث:

تم الاستعانة بالمنهج التاريخي والذي سيتم توظيفه لتفسير وتحليل الحقائق والبيانات التي تم جمعها عن الهجرة غير الشرعية للدول المصدرة والعبور والمستقبلية لها. كما تم الاستفادة من المنهج التحليلي الذي يساعد على تحليل العلاقات المتبادلة بين دول الشمال المتقدم ودول الجنوب المتخلف لمكافحة الهجرة غير الشرعية؛ لكي نصل إلى نتائج دقيقة وواضحة، كما تمت الاستعانة أيضاً بمنهج دراسة الحالة من أجل تفسير الظروف المختلفة التي تحيط بهذه الظاهرة للوصول إلى استنتاجات محددة.

7- حدود البحث:

الحدود الزمانية: بالرغم من أن البحث يختص بدراسة الهجرة غير الشرعية في فترة ما بعد استقلال دول الجنوب، إلا أن البحث قد شمل فترة ما قبل الاستقلال؛ نظراً لوجود العديد من الأحداث والوقائع في تلك الفترة، والتي كان لها أثر كبير إلى الوقت الحالي في ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

الحدود المكانية: قارة أفريقيا والتمثلة في الدول المصدرة، وقارة أوروبا والتمثلة في الدول المستقبلة للهجرات غير الشرعية، والدول المغاربية باعتبارها دول العبور.

8- التعريفات الإجرائية:

الهجرة: الحركة السكانية التي يتم فيها انتقال الأفراد والجماعات من موطنهم الأصلي إلى وطن جديد يختارونه، وذلك لأسباب عديدة ربما تسمح بها ظروف الدول المستقبلة، وبما يخدم الأوضاع الاقتصادية لكل من دول المهجر ودول المنشأ.

الهجرة الشرعية: عبور الحدود للوصول إلى ضفة أخرى خارج الحدود الوطنية، وهي الحالات التي تتم فيها الهجرة بموافقة السلطات المختصة في كل من الدولتين، ويتم ذلك عن طريق الدخول من الأماكن المحددة سواءً كان جواً أو بحراً أو براً لإقليم الدولة، حيث تشترط معظم الدول لدخول أراضيها أو الخروج منها وجود جواز سفر ساري المفعول، أو وثيقة سفر تقوم مقام جواز السفر.

الهجرة الغير شرعية: التدبير للدخول والخروج غير القانوني من وإلى إقليم أي دولة من قبل أفراد أو مجموعة من الأشخاص من غير الأماكن المحددة، ودون التقيد بالضوابط والشروط الشرعية التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد.

اللجوء السياسي: الحماية التي تمنحها الدولة على أراضيها أو في إحدى سفاراتها، وذلك بناءً على موافقة حكومتها لشخص ملاحق لأسباب سياسية، بحيث يتعذر إلقاء القبض عليه بسبب الحصانة التي تتمتع بها السفارة، ويتم استثناء أشخاص من حق اللجوء مثل المجرمين العاديين.

أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس 2012م. اهتمت هذه الدراسة بالتحديات التي تواجه الاندماج الاجتماعي والسياسي، أي أن تفاعل المهاجر داخل دول الشمال المتقدم يرتبط في النهاية بمدى استعداد المهاجر للاندماج، وما تسمح به الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية من هذا الاندماج، وهي تعتبر من الآثار الواقعة لمثل هذه الهجرات. حيث توصلت الدراسة إلى بعض النتائج منها:

1. الارتباط بالتركة الاستعمارية أو الطفرة الصناعية التي تلت الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي أبقى هؤلاء المهاجرين في متاهات مغلقة.
2. لم يتمكن المهاجرون من الاندماج الفاعل بالتحول من نموذج المهاجر المضيف إلى المهاجر المنتمي، حيث ظلت الاعتبارات الخصوصية العرقية والثقافية حائلاً أمام التحول المنشود.
3. معالجة قضايا الهجرة تستوجب التعاون الدولي على أساس تحقيق النفع المتبادل لكل من الدول المرسله والدول المستقبلة.

ومن خلال الاطلاع على مثل هذه الدراسات يتبين الآتي:

- أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ارتبطت بتخلف المجتمعات النامية (دول الجنوب) على كافة المستويات: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية.
- تشكل الظاهرة الاستعمارية من أبرز العوامل الخارجية المؤثرة على ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- تحمل دول الشمال المتقدم مسؤولية أخلاقية ومادية في المساهمة الفعلية لإيجاد الحلول للمشاكل التي تعاني منها دول الجنوب المتخلف.

10- التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية

بالرغم من أن هذه الظاهرة قديمة إلا أن التحركات البشرية تتم الآن على نطاق أوسع بكثير مما كانت عليه في الماضي، لدرجة أصبحت تتعدى الحدود الوطنية والإقليمية، وتشمل فئات متعاونة ومتباينة من الناس في كل الأعمار والجنسيات والأعراق والسلالات، والمستويات الثقافية والاقتصادية والتخصصات المهنية، على ازدياد هذه التحركات، وظهور

اللجوء الإنساني: الشخص الذي يكون منبوذاً في بلده، ويجب أن يثبت أنه منبوذ ولا يستطيع العيش في بلده، وإن عاد قتل أو صارت حياته في خطر.

9- الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات التي تناولت موضوع الهجرة غير الشرعية، ونظراً لأهمية الموضوع نشير إلى بعض منها:

■ دراسة نكوس جوزيف:

دراسة تحمل عنوان: المهاجرون من غرب أفريقيا في مدينة طرابلس الغرب- أسباب هجرتهم وآثارها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والتطبيقية، جامعة طرابلس، طرابلس 1999م. اهتمت هذه الدراسة بالمهاجرين من غرب أفريقيا وعلى وجه الخصوص المهاجرين من دولة نيجيريا والمتواجدين في طرابلس الغرب، عن الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1986-1998م، وذلك باعتبار أن دولة نيجيريا من أكبر الدول الأفريقية من ناحية القوة الاقتصادية، وذلك على اعتبار أنها تستقبل الكثير من المهاجرين من الدول الأفريقية مثل: غانا، ليبيريا، سيراليون، مالي، السنغال. حيث كانت من أهم الدوافع و الأسباب والعوامل وراء هذه الهجرات؛ هو عدم الاستقرار السياسي، والحروب المحلية والدولية، ولقد أشارت الدراسة إلى إمكانية تأثير العديد من المتغيرات على الهجرة، مثل: النمو السكاني، مستوى التعليم، وحجم الأسرة، حيث توصلت الدراسة إلى الآتي:

1. ظاهرة الهجرة غير الشرعية منتشرة بين الشباب أكثر من كبار السن.
2. العوامل السياسية والاقتصادية لها دور أساسي ورئيسي في الهجرة غير الشرعية بسبب عدم المساواة في التنمية الاقتصادية بين الأرياف والمدن، الأمر الذي خلق فراغاً اقتصادياً بين تلك المجتمعات، ويسبب الحروب الأهلية.
3. قدرة المهاجرين على التكيف في بيئتهم الجديدة، مثل: تعاطي المخدرات، انتشار ثقافات معينة.

■ دراسة راوية راسم فرنكة:

دراسة تحمل عنوان: تحديات الاندماج الاجتماعي والسياسي للمهاجرين في الاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير غير منشورة،

2.10 الهجرة في فترة الاستقلال:

حصلت جميع هذه الأقطار على الاستقلال، وأصبحت لكل منها حكومة وطنية، ولكن في نفس الوقت لم تمتلك مقومات بناء دولة قوية ذات استقلال في جميع المجالات، ولم يكن متوافراً، حيث أغلب مواطني كل قطر هم فقراء وأميين أو شبة أميين، كما كانت أغلب البنى التحتية في وضع غير جيد، لذلك دخلت معظم أقطار دول الجنوب المستقل في علاقات رسمية إما مع المستعمر القديم أو مع بلدان أوروبية أخرى (التير، 2002). هذه المراحل من أهم مراحل التطور التاريخي للهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال، حيث كانت على سبيل المثال الجزائر محتلة من قبل فرنسا عام 1827م ثم بعد ذلك تونس عام 1881م ثم موريتانيا عام 1903م ثم المغرب عام 1912م وبهذا وقعت الجزائر تحت أطول فترة احتلال من قبل الاستعمار قبل أن تحصل دول المغرب العربي على استقلالها، فاستقلت ليبيا سنة 1951م وحصلت كل من المغرب وتونس على استقلالها عام 1956م، وموريتانيا عام 1960م، والجزائر عام 1962م، (تنتوش، 2012). لذا شهدت هذه الفترات منذ بداية الستينيات إلى أوائل السبعينيات من القرن الماضي موجات كبيرة من الهجرة، فقد كانت هذه الفترة علامة فارقة في الهجرة إلى دول الشمال المجاورة لدول الجنوب، حتى أن بعض الدراسات اعتبرت استيعاب هذه العمالة في هذه الفترة من العوامل التي ساعدت على استقرار أو تحقيق الاستقرار في منطقة دول العبور، وفي حين اعتبرت دراسات أخرى بداية لاختفاء الحواجز أمام حركة العمالة وتحولها لأحد المكونات الأساسية للاقتصاد الدولي الجديد، حيث قدر عدد المهاجرين من دول العبور إلى فرنسا وحدها في منتصف السبعينيات بحوالي 1,1 مليون مهاجر (رشيد، 2012). بالإضافة إلى اعتبار فترة بداية الخمسينيات وحتى عام 1989م فترة النزاعات المسلحة والحروب الأهلية، فشهدت القارة الأفريقية 45 نزاعاً مسلحاً لأسباب متنوعة، فمثلاً في عام 1965م تفجر النزاع بين الجزائر والمغرب، وفي عام 1989م تفجر النزاع بين موريتانيا والسنغال، والذي كان سبباً فيه العوامل الایدولوجية والتوجهات الفكرية بالإضافة إلى النزاعات الحدودية مثل: بنين

مناطق جديدة لهجرة السكان تتيح فرص العمل لتحقيق الذات (المبروك، 2012). وعليه يمكن التمييز بين ثلاث محطات أو مراحل في عمليات الهجرة في العصر الحديث، والتي تمثلت في الآتي:

1.10 الهجرة في فترة الاستعمار:

تميزت الهجرة في الحقب التاريخية السابقة بسهولة دخول أي بلد، والخروج من الوطن الأصلي، وفي هذا السياق يقول فولتير في المنجد الفلسفي الصادر سنة 1764: "كان يمنع خروج أي مواطن من البلد الذي ولد فيه، وهو خوف من أن يهجر الجميع، ولذلك يجب تشجيع بقاء المواطنين، وكذلك تشجيع دخول المهاجرين" فالحركات السكانية في هذه الفترة لم تكن كبيرة على اعتبار أن المواطن كان بمثابة ثروة الدول من الجانب العسكري والاقتصادي، وما كان موجوداً من الهجرة ظهر نتيجة للصراعات المذهبية التي أخذت شكل الإقصاء والتهمير، مثلما حدث لليهود والبروتستانت والكاثوليك نحو العالم الجديد؛ بحثاً عن الثروة (رشيد، 2012). حيث شهدت الفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين أقل الفترات هجرة على الصعيد الدولي نتيجة الركود الاقتصادي، وإلى المناخ العام السائد الذي تميز بعدم الثقة وغياب الأمن، ففي سنوات الكساد في الثلاثينيات من القرن الماضي أي ما بين سنة 1929-1932م كان ينظر إلى المهاجرين كما ينظر إلى المنافسين على وظائف نادرة، فتصاعدت بذلك مستويات العداء اتجاههم، الأمر الذي واجه قيوداً أشد على إمكانات عمل الأجانب، كما واجهت عقوبات صارمة على تشغيل المهاجرين غير الشرعيين (المبروك، 2012). أما عن النصف الثاني من القرن العشرين وتحديدًا بعد الحرب العالمية الثانية سنة 1939-1945م التي أفرزت وضعاً جديداً على الساحة الدولية، فكل من: فرنسا، إنجلترا، ألمانيا، إيطاليا، وجدت نفسها فاقدة لمواردها وقوتها البشرية، فهي بحاجة ماسة إلى المزيد من العمالة الأجنبية، و لتحقيق ذلك في بلدانها شرعت في جلب العمالة من دول الجنوب، والواضح أن كل عمليات الهجرة الجماعية التي تمت من دول الجنوب إلى دول الشمال خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، كانت تحددها حاجة المجتمعات البشرية (المبروك، 2012).

نسبة الهجرة من أجل العمل، وبين سن النظم القانونية للهجرة بهدف حماية حقوق العمال (المبروك، 2012).

11. واقع وطبيعة الهجرة غير الشرعية

الاستقرار يمثل أحد عوامل الجذب وخاصة الاستقرار السياسي، والتقدم الاقتصادي الذي يوفر للمهاجرين حرية العمل وإمكانية الرقي الحضاري، وظروف العمل المنتج، وانفتاح المجتمعات على العلم والعلماء، وبالتالي إمكانية تحقيق العالم لذاته وتنمية قدراته وكون البلدان المتقدمة بحاجة إلى الكفاءات العلمية والفنية، جعلتها تسن التشريعات والقوانين التي تشجع الكفاءات على الهجرة، وتسهيل الإمكانيات لهم في تلك المجتمعات التي يهاجرون إليها، فبذلك أخذت الهجرة نوعين: هجرة العقول أي (العلماء والباحثين) ذوى القدرات الخاصة، وهجرة العمالة أي (العمال) وكلاهما يؤثر فقدانه على المجتمع سلبياً، فلكل دوره في مجال فعال في المجتمع (تنتوش، 2012)،

القارة الأوروبية هي أكبر القارات استقبالاً للمهاجرين حيث بلغ مجموع المهاجرين في عام 1990م حوالي 49.4 مليون نسمة، وقد وصلت في سنة 2005م إلى 64.1 مليون نسمة (الغدامسي، 2008). وعليه سوف يتم تناول في هذا المبحث الدوافع أو الأسباب للهجرة غير الشرعية، وطرق أو منافذ الهجرة غير الشرعية، والتطرق إلى انعكاسات الهجرة غير الشرعية، من خلال المطالب التالية:

1.11 الدوافع والأسباب للهجرة غير الشرعية

بطبيعة الحال ليس من السهل أن يقبل الإنسان تغيير مكان إقامته، أي الهجرة من موطنه الأصلي إلى دولة أو قارة أخرى، إلا إذا كانت هناك دوافع ملحة تسهم في عدم ارتياحه أو شعوره بالعجز عن تلبية متطلبات موطنه الأصلي، وعلى أية حال فإن الدوافع أو الأسباب التي تسهم في حدوث الهجرة غير الشرعية متعددة يمكن إجمالها فيما يأتي:

• الدافع الاقتصادي:

يعتبر هذا الدافع من أحد الأسباب الأساسية للهجرة، فمعدل دخل الفرد السنوي في دول الجنوب 4000 دولار بينما معدل دخل الفرد في دول الشمال 20000 دولار (فارغوس، 2002).

والنيجر سنة 1963م، والذي كان بسبب الحدود والمطالبة بالمناطق الغنية بالموارد (الغرياني، 2010).

3.10 ظهور الهجرة السرية أو غير القانونية

بعد الأزمة البترولية التي عرفها العالم في منتصف السبعينيات من القرن الماضي أصبح ينظر إلى الهجرة على أنها مشكلة ينبغي البحث لها عن حلول ناجحة، ومن ذلك ظهر الاتجاه نحو غلق الحدود أمام كل أنواع الهجرة الوافدة حتى اللاجئين والتجمع الأسري، ولم تقتصر هذه السياسة على الدول المستقبلية، بل انعكست آثارها حتى على بعض الدول المصدرة للمهاجرين، فقامت هي كذلك بمراجعة سياساتها الخاصة بالهجرة كردة فعل على الانتهاكات المتكررة من بعض الدول وتقديرها في حماية الأجانب (الغرياني، 2010). حيث بلغ عدد المهاجرين على سبيل المثال من دول المغرب العربي إلى 1.98 مليون عام 1988 م، وارتفع عدد المهاجرين عام 1992م ليصل إلى 2.1 مليون نسمة، كما قدر عدد المهاجرين غير الشرعيين بنصف مليون أيضاً (حمد، 2008). وتشكل الهجرة الواردة من دول الجنوب هاجساً أمنياً بالنسبة لدول الشمال، حيث يتم ربطها في إطار المنظور الأوروبي بالاستقرار في دول الجنوب، فعدم الاستقرار السياسي في دول الجنوب قد يؤدي إلى أسباب أخرى، منها: زيادة تدفق اللاجئين نحو دول الشمال، أي نحو الدول الأوروبية سواءً بهدف العمل المؤقت، أو بهدف اللجوء السياسي، أو الاستقرار الدائم بها. ومن جانب آخر فإن الأيدي العاملة المهاجرة إلى دول الشمال وإن كانت تؤمن لها طاقة عاملة شابة ورخيصة، إلا أنها من ناحية أخرى تشكل خطراً محتملاً على ما يسميه الأوروبيون بالخطر الإسلامي الجنوبي، هذه السياسة التي انتهجتها دول الشمال من أجل وقف تدفق المهاجرين القادمين إلى دول الشمال والتمثلة في غلق الحدود لم تسطع معالجة المشكلة كما كانت تستهدف هذه السياسية، بل زادت حدة وأدت إلى بروز وجه جديد للهجرة وظاهرة أكثر خطورة هي الهجرة غير الشرعية (رشيد، 2012). كما شددت دول الشمال بشكل كبير على سياسة إدارة حركة الهجرة منذ بداية الألفية الثالثة، والتي تهدف إلى الحد من عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون إلى بلدانها لدرجة أصبحت العلاقة طردية بين تزايد

وهذا يجعل ما يقوم به لا لشيء إلا أنهم يريدون الالتحاق بمن سبقوهم في هذا المجال (الزوي، 2009).

• الدافع السياسي والأمني:

نتيجة للظروف التي مرت بها دول الجنوب المتخلف من قبل الاحتلال الاستعماري الذي حل بها، وعدم استقلالها ومواكبتها لركب التقدم، ووصول فئات معينة إلى السلطة جعلها تأخذ في السيطرة والتحكم، وتعمل على توجيه الاقتصاد والإدارة بما يتماشى مع أهدافها، ففي مثل هذه الأوضاع يقع التصادم بين هذه الفئة المسيطرة وبين رجال العلم والمتقنين، وبين العقلية المسيطرة التي جمدت العلم، بالإضافة إلى أن هذه الأوضاع انعكست على مكانتهم الاجتماعية وأحوالهم المعيشية مما كان سبباً في الهجرة، فمع وجود الاضطرابات السياسية والشعور بالاضطهاد والخوف من المصير وعدم توفر الحريات، كلها أمور تدفع بالكثير من الأفراد والجماعات إلى الهجرة، بحيث يعد عدم الاستقرار الناجم جراء الحروب الأهلية والدولية سبباً من الأسباب الرئيسية للظاهرة محل الدراسة، حيث يقصد المهاجرون المناطق الأكثر أمناً، ومن بعد يطلبون ما يعرف باللجوء السياسي أو الإنساني (تنتوش، 2012). الدافع السياسي يعتبر من أهم العوامل أو الدوافع المؤثرة بشكل رئيسي في الوقت الحاضر، مثل ما حدث في الجزائر من الحروب الأهلية والنزاعات في تسعينيات القرن الماضي، والحرب الأهلية في انجولا، واندلع القتال للانتقام بين القبائل في الصومال، كما تساعد القتال بين أبناء السودان في الشمال والجنوب في سنة 2008م، كما عمت الفوضى في كينيا بسبب الصراع على السلطة، وما تمر به دول الجنوب في القرن الواحد والعشرين من عدم الاستقرار السياسي، لذا فمن أبرز محاور عدم الاستقرار السياسي والتي تتمثل في غياب الديمقراطية وانتهاكات حقوق الانسان، وظاهرة الفساد السياسي، وعدم تقدير الكفاءات العلمية والسياسية والنزاعات المسلحة.

• الدافع النفسي:

يكمن الدافع النفسي الذي يسهم في حدوث الهجرة غير الشرعية في عدم الحرية الدينية والسياسية، كذلك الرغبة في الفرار من الاضطهاد التي تصادفهم في أوطانهم الأصلية، وخير مثال

فبالتالي فإن دول الجنوب تعاني من عجز متواصل في موازين مدفوعاتها، وعدم القدرة على تغطية النفقات خاصة أن أغلب اقتصاديات هذه الدول يعتمد أساساً على الزراعة التقليدية التي ترتبط بالظروف المناخية والإمكانيات المادية التي تساعد على التصدير، بالإضافة إلى تزايد مديونية هذه الدول الفقيرة للدول الغنية، وما يرافق ذلك من عدم القدرة على دفع عجلة التنمية الشاملة، والحد من تفاقم ظاهرة البطالة وانتشار الحالات الاجتماعية المتردية. كما أنه في بعض المجتمعات يتضح فيها قلة أو انعدام فرص العمل وازدياد حجم البطالة، ولذلك نجد أغلب الشباب يتجه إلى الهجرة غير الشرعية، بسبب فقدان الأمل في إيجاد فرص عمل سواء في تخصصهم أو حتى في غيره، فقد أصبحت البطالة مثل الشبح الذي يراود الشباب، وبالمقابل أصبحت المعيشة صعبة لما يقابلها من ارتفاع متزايد في الأسعار وانخفاض في مستويات الدخل. ففي مثل هذه الحالة يتضح الفرق الشاسع بين الدول النامية الفقيرة التي تصعب فيها المعيشة وبين الدول المتقدمة (الشهاوي، 2009).

• الدافع الاجتماعي والثقافي:

تشهد دول الشمال المتقدم ارتفاع نسبة عدد السكان، حيث يتوقع أن تبلغ سنة 2025م حوالي 23%، وهي قابلة للارتفاع في نسبة الولادات على مستوى دول الجنوب، أدى ذلك إلى فقدان السيطرة على نموها والتناغم بين النمو الديموغرافي والاقتصادي، كما أن للتعليم دور كبير في تكوين شخصية الفرد وثقافته التي تعد واقياً من الانحرافات، لذلك فإن الانقطاع المبكر عن الدراسة من شأنه أن يجعل الفرد ينتمي إلى فئة ضعيفة، ثم يقف عاجزاً عن تحقيق أحلامه ومتطلبات حياته اليومية، وبالتالي يولد لديه شعور بالإحباط يسهل الانقياد إلى شتى أنواع الظواهر والتي من بينها ظاهرة الهجرة غير الشرعية. فالإمكانيات المحدودة لدول الجنوب وعدم قدرتها على توفير المرافق الضرورية لمواطنيها؛ دفع بالعديد من الشباب للسفر إلى بلدان الشمال بطريقة شرعية أو غير شرعية، وذلك لتحقيق طموحاتهم المرتبطة والمتأثرة بالمجتمعات الغربية، وعدم وعيهم بالصعوبات التي من الممكن التعرض لها، حيث إن قناعتهم مبنية على فهم خاطئ للوضع الصحيحة، حيث إن أغلب المهاجرين من فئة الشباب غير المثقف وغير الواعي،

متحملاً أخطارها، ومعتقداً بالوصول إلى الضفة الأخرى (المبروك، 2012)، الأمر الذي يوقعهم تحت أيدي سمسرة التهريب، فهم مجموعة من الأفراد اعتادوا التخطيط لتنفيذ مخططاتهم الإجرامية في مجال تهريب الأفراد إلى خارج البلاد بطرق غير شرعية، حيث أن البعض منهم يقوم بإيهام الراغبين في السفر لدول الشمال من خلال تذييل الصعاب لهم لحين وصولهم إلى الدول المراد الذهاب إليها، وذلك مقابل مبالغ مالية كبيرة، ويتم الاتفاق معهم بتجمعهم بمدن معينة، بحيث تتم الرحلة سيراً على الأقدام في الصحراء، أو في سيارات شحن، وغالباً ما يتخلل هذه الرحلة صعوبات ما بين فقدان الطرق، أو الجوع، أو العطش، أو أن يحدث صراع بين المجموعات المهاجرة من أجل البقاء (شادي، 2011).

● **المنافذ (البحرية)** في أثناء عبور المهاجرين للبحر الأبيض المتوسط يواجهون العديد من المصاعب والمخاطر، هذا بعد نجاحهم من أخطار الصحراء الكبرى من جوع وعطش (المبروك، 2012). حيث يتم الاتفاق مع الأفراد العاملين في الصيد البحري بالاتفاق مع سمسرة تهريب الأفراد على شراء بعض مراكب الصيد، ليتم الإبحار بها من أحد موانئ الصيد إلى أن يتم وصولها إلى منطقة الهجرة غير الشرعية، وتقوم المراكب بالتوجه مباشرة إلى البلد المراد الوصول إليه، أو عن طريق المراكب التجارية، ومعظم حالات السفر بواسطة هذه المراكب المتهاكمة غالباً ما ينتهي بمأساة للمهاجرين، إما أن تغرق المراكب قبل استكمال الرحلة، أو أن تعود مرة أخرى إلى السواحل نتيجة لوجود عطل بها حتى يتم صيانتها من جديد (شادي، 2011).

3.11 الانعكاسات الناجمة للهجرة غير الشرعية

لاشك أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لم تعد تهدد منطقة معينة بذاتها، أو دولة معينة، بل إنها تعدت ذلك بكثير، إذ أنها أصبحت تهدد العالم بأسره، والأخص الدول الأفريقية المغاربية والأوروبية، حيث إن هذه المناطق الثلاث منها دول مصدرة للهجرة، ومنها دول طريق عبور، ومنها الدول المعنية بالهجرة، أي: التي يرغب في الهجرة إليها. وعليه سوف يتم تناول الانعكاسات للهجرة غير الشرعية من حيث المخاطر والآثار:

على ذلك الهجرات إلى العالم الجديد، وهجرة اليهود من ألمانيا إلى فلسطين عندما تعرضوا للاضطهاد إبان الحكومة النازية، وما تعرض له الروس إبان الثورة البلشفية إذ أن حوالي 3/4 مليون روسي قد هجروا من موطنهم وذلك بسبب اضطهاد الثورة البلشفية (الزوي، 2009).

● الدوافع الجغرافية:

لاشك في أن البيئة القاسية من حيث الحرارة، والجفاف، والتصحر، والكوارث الطبيعية كالفيضانات، والبراكين، والزلازل، والمجاعة، وانتشار الأوبئة، كلها أسباب تدفع السكان إلى الهجرة، فالدول الواقعة في نطاق حزام الجفاف غالباً ما تعاني من مشاكل مثل إثيوبيا، والصومال، وتشاد، والسنغال، الذي تسبب موقعها الجغرافي في إلحاق خسائر فادحة بالقطاع الزراعي قدرت بحوال 140 مليون دولار عام 2000م، وانخفض الإنتاج الزراعي في دول أخرى نتيجة الاستخدام السيء والبدائي للأراضي الزراعية، فأصبحت بذلك التربة فقيرة، بالإضافة للعناصر التي تحتاجها المحاصيل الزراعية (أبو خشيم، 2014).

وخلاصة القول أن من أبرز الشواهد على نمط الهجرة غير الشرعية هي هجرة العرب والأفارقة جنوب الصحراء الكبرى عبر البحر الأبيض المتوسط إلى الدول الأوروبية، والتي انتشرت ولازالت خلال تسعينيات القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، وهذا كله يعود إلى تأثير العوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية التي لازالت تلعب دوراً مؤثراً في تقادم هذه الظاهرة السلبية، والتي أخذت تزداد بزيادة المشكلات في عالم الجنوب (العالم الثالث) (شادي، 2011).

2.11 طرق ومنافذ الهجرة غير الشرعية

هناك عدة طرق وأساليب للهجرة غير الشرعية من دول الجنوب المتخلف إلى دول الشمال المتقدم، والتي تمثلت في الآتي:

● **المنافذ البرية (الصحراوية)** لقد تمثلت الأسباب الرئيسية ورواء الهجرة غير الشرعية في الأوضاع الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والتي جعلت من الإنسان الذي يعيش في دول الجنوب وهو يعاني اليأس والفقر والمرض، الأمر الذي دفعه إلى الهجرة غير الشرعية عبر المنافذ الصحراوية

• المخاطر الناجمة عن الهجرة غير الشرعية:

لوحظ خلال هذه الفترة أن الآلاف من مختلف الجنسيات تتواجد في دول العبور، ويتواجدها هذا تعمل في المزارع والمصانع ومختلف النشاطات الأخرى كعمال، وبدخولهم لأراضي دول العبور وبطريقة غير قانونية، في هذه الحالة فإنهم لا يخلون من عدة مخاطر سلبية منها صحية وأمنية، وغيرها من المخاطر الأخرى على دول العبور والدول المعنية بالهجرة، هذه المخاطر يمكن توضيحها في الآتي:

1. المخاطر السياسية والأمنية: للهجرة غير الشرعية أخطار ناجمة عنها، والتي تتمثل في تهريب أشخاص هاربين من القانون، وذلك لقيامهم بأعمال غير شرعية. بالإضافة إلى وجود عناصر في دول العبور مثلاً هم أصلاً جواسيس يعملون لصالح دولهم، ولكن في الظاهر هو مجرد عامل، والبعض من المهاجرين بطرق غير شرعية يسعون لتدمير أو وضع خطط لخلق نزاع في نظام قائم في دولة ما من دول العبور أو الدول المستهدفة بالهجرة (بوعود، 2004).

2. المخاطر الصحية والاجتماعية: في الغالب يترتب على دخول المهاجرين غير الشرعيين أخطار صحية، وذلك لأنهم لا يخضعون للمراقبة الصحية، ولا يملكون شهادات صحية تفيد خلوهم من الأمراض السارية والمتوطنة، والتحصين والتطعيم ضد هذه الأمراض المعدية والمزمنة، وعن طريق الدراسات والأبحاث الطبية اتضح أن أغلب المهاجرين بصورة غير شرعية يكونون مصابين بهذه الأمراض، والخطير هنا أن هذه الفئة من المهاجرين نجدهم في داخل المجتمعات والقرى، وأحياناً نجدهم حتى في المطاعم، والمخابز، والمزارع، وغيرها، وهنا يتم نقل هذه الأمراض المعدية من شخص إلى آخر حتى عن طريق السلع والخدمات (محي الدين، 2006).

• الآثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية:

منذ بداية القرن العشرين تشهد دول الجنوب هجرة أفريقية غير شرعية واسعة المدى، فهذه الهجرة تواصل حركتها من مصدرها ومروراً بدول العبور إن وجدت، ووصولاً إلى أوروبا (سلطان، 1997)، ولهذه الهجرة آثار واسعة منها:

1. الآثار الاجتماعية: للهجرة غير الشرعية آثار اجتماعية على جميع البلدان والمؤسسات ذات العلاقة، إضافة إلى تأثيرها الاجتماعي المباشر على المهاجر غير الشرعي الذي قد يتعرض للموت في البحر، فمن أحد تلك الآثار الاجتماعية التفكك الأسري والاجتماعي، حيث إن المهاجر سيواجه بلا شك في البلاد الأم تفككاً أسرياً إذ يترك أسرته وأهله وذويه، وفي جميع الأحوال سيقف المهاجر من روابط اجتماعية بما في ذلك أقرب رابطة وهي الأسرة، وهذا سيؤثر على استقراره الاجتماعي وانتمائه الإنساني، وكذلك روابطه في بلده. كما ظهرت شبكات تهريب المهاجرين الأفارقة وغير الأفارقة إلى بلدان جنوب المتوسط مثل (إيطاليا، وإسبانيا) فهذه الشبكات تعامل المهاجرين بطريقة غير إنسانية وتستغلهم وتعتبرهم سلعة بشرية، وهذه الشبكات بدأت لها تقنياتها وأساليبها وتملك أموالاً طائلة من خلال هذا النشاط، ويصعب معرفتها على الشخص الذي لا يملك الخبرة في هذا المجال، فلهذه الجماعة أساليب قوية في التعامل تصل إلى إلقاء المهاجرين في البحر إذا زاد العدد في القارب، مثلاً عن الحمولة المقررة (الزوي، 2009).

2. الآثار الاقتصادية: للهجرة غير الشرعية آثار اقتصادية على مختلف المستويات سواءً على الدول المصدرة أو المستضيفة، وغالباً ما تكون من الدول النامية، والتي لا يزال اقتصادها يعتمد بشكل كبير على الزراعة، مما يؤدي إلى نقص في اليد العاملة في هذه الدولة، ونقص في إنتاج المحاصيل الزراعية، بينما في الجانب الآخر وهو الدولة المستقبلة، في هذه الحالة يؤدي المهاجر إلى توفير اليد العاملة لهذه الدولة بشكل فعلي، حيث يقول بعض الباحثين ما يفيد التفسير الاقتصادي للهجرة بقولهم: إن المهاجر يترك وطنه أصلاً بحثاً عن عمل (جلبي، 1998).

3. الآثار السياسية والأمنية: ومن الآثار السياسية القسرية التي تدفع إلى الهجرة ضغط القوة والتهديد والاستيلاء، أي أن التدخل العسكري الخارجي من أية دولة من الدول يؤدي إلى هجرة خارجية، إضافة إلى أن الضغط السياسي المحلي يؤدي كذلك إلى الهجرة، ففي معظم الدول النامية حيث تتعدم الديمقراطية وتسبب النظم الدكتاتورية، ويساق الناس إلى السجون والمعقلات دون ما سبب أو محاكمة، كما تعتبر بعض الظروف الطارئة

مما أدى بالبعض إلى وصفها بالقلعة التي تمنع دخول الأجانب.

1.12 مبادرات من قبل دول الشمال

أظهرت سياسة دول الشمال في الفترة الأخيرة ميلاً نحو اتخاذ إجراءات أمنية مشددة للحد من الهجرة غير الشرعية، (وهذا الأمر قد ينتقده الكثيرون من المهتمين بمجال الهجرة غير الشرعية)، الأمر الذي يرون فيه الحل في دعم التنمية الاقتصادية بدول الجنوب المتخلف، والذي يعتبر المصدر للهجرة غير الشرعية، وهناك عدة مبادرات منها:

• المبادرة الإيطالية - الإسبانية:

تناولت ثلاثة جوانب رئيسية تتمثل في الاتي (عثمان، 2007):

- الجانب الأمني: وهذا الجانب يعني الكثير لأوروبا وخصوصاً بعد حرب الخليج الثانية التي جعلت أوروبا تترك أهمية وجود آلية تمنع وقوع مثل هذه الأزمات، ولذلك احتوت الورقة الأمنية على تعزيز الثقة المتبادلة في النواحي المختلفة ومنها العسكرية، وآلية لإدارة الأزمات وتوفيق الرغبات، وآلية منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

- الجانب الاقتصادي: ويهدف إلى تحقيق الفرص المناسبة من أجل تنمية اقتصادية متوازنة في حوض المتوسط، لتكون آلية لمنع تدفق الهجرة من الجنوب إلى الشمال.

- الجانب الإنساني: يطمح هذا الجانب إلى تفعيل الحوار بين الثقافات وتقريب وجهات النظر، والتوفيق بين الرؤى والأهداف بالتعويل على مدرك مشترك لحقيقة تاريخية تشجع على الحوار، فمنطقة البحر المتوسط ذات بعد ثقافي فيها من أوجه التشابه ما يدفع إلى خلق نوع من التعاون لتفادي العديد من المشاكل التي تعاني منها الدول المتوسطة مثل الإرهاب والعنف والتطرف وقضايا البيئة و الهجرة.

• المبادرة الفرنسية 5+5:

تضم مجموعة (خمسة زائد خمسة) والمتمثلة في دول الاتحاد المغاربي الخمس والدول الأوروبية والمتمثلة في اسبانيا، فرنسا، إيطاليا، البرتغال، مالطا التي تعمل تحت غطاء الاتحاد الأوروبي، وتهتم بمسائل الشراكة الاقتصادية، والتنمية والأمن

كإيقاع عقوبات دولية على مجتمع ما من العوامل المسببة للهجرة (الفيل، 2000).

فهذه الظاهرة تتسم بالغموض وخارجة عن دائرة القانون المتعارف عليه بين الدول، فهي تشكل عبئاً ثقيلاً على كامل دول العبور وكذلك دول الوصول، وما يتطلبه تدفق هذه الأعداد من استحقاقات مادية وبشرية وفنية؛ لرصد ومتابعة وكشف وضبط هذه الحالات، وبما يشكله تدفق هذه الأعداد التي تختلف في طبيعة شخصيتها وثقافتها ومقاصدها من خطر على الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وما تشكله من فوضى تخل بأمن هذه الدول واستقرارها، وتجعلها في حالة استفار متواصل، فالذين يتدفقون بطريقة غير منظمة يمكن أن يكونوا مصدراً حقيقياً لأشكال من الخطر الأمني والصحي لبلدان العبور، وأداة سلبية للعبث بالأمن الوطني، ووسيلة لتهديد الاستقرار، كما أنها وسيلة سهلة لاصطيادها وتوظيفها لأهداف أمنية وسياسية معادية، فهذه الأوضاع تكون سبباً لإقامة المزيد من الأزمات السياسية بين الدول التي لا تكون مصدراً للتعاون البناء، بل هي واقفة لتصيد الأخطاء وتحمل كل طرف أعباء هذه المشكلة (الحوات، 2007).

4. الآثار الصحية: للهجرة غير الشرعية آثار صحية يحملها المهاجر خلال هجرته، حيث إن منهم المصابين بأمراض معدية ومنهم من أصيبوا خلال الرحلة، وأنه منهم من يحمل أمراضاً مستوطنة مثل: الملاريا، والتهاب الكبد، وفقدان المناعة المكتسبة (الإيدز) وغيرها، وهذه الأمراض معدية وصعبة العلاج، وخطيرة وسهلة الانتشار، فإذا كان من ضمن المهاجرين شخص مصاب أصبح الجميع مهدداً بالإصابة بهذا المرض بما في ذلك رجال الأمن الذين يتعاملون معهم لو عثروا عليهم (الحوات، 2007).

12. السياسات الحكومية للتعامل مع الهجرة غير الشرعية

اشتملت معظم هذه الاتفاقيات و خاصة اتفاقية أمستردام على أهم القضايا المتعلقة بانتقال الأشخاص داخل أقاليم الدول الأعضاء سواء كانوا رعايا لهذه البلدان أو أجانب، و ساهمت كثيرا في بناء سياسة أوروبية مشتركة في مجال الهجرة واللجوء

3.12 التعاون من أجل التنمية:

يعد تنفيذ سياسة دول الشمال تجاه دول الجنوب كما تقرر في اعلان برشلونة سنة 1995م، الأمر الذي يستدعي الكثير من الجهد، إذ إن اقتصاديات دول الجنوب مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد في دول الشمال على جميع المستويات، التبادلات التجارية، حركة رؤوس الأموال (استثمارات، هبات، مساعدات، تحويلات المهاجرين، قروض...)، وأكثر من ذلك أن هذا الارتباط يزداد تعمقاً يوماً بعد يوم. لذا يمكن القول أن هناك جملة من العوامل من شأنها أن تساعد على تسهيل مهمة التعاون بين الشمال والجنوب هي:

1. التعاون قضية مصالح مشتركة: أساس كل تعاون وتطور هو اعتماد هذا التعاون على مبدأ المصالح المشتركة بين كل الأطراف المشتركة (العياري، 1993).

2. الإرادة السياسية الواضحة: التعاون من أجل تنمية متوسطة جماعية يحتاج في الأساس إلى إرادة سياسية جماعية ثابتة، فالإرادة السياسية تحققت بوضوح في مؤتمر برشلونة (مع وجود مصالح مشتركة) عندما اجتمعت 15 دولة هي الأعضاء في الاتحاد الأوروبي آنذاك، و 12 دولة هي دول جنوب وشرق المتوسط؛ لبحث مستقبل التعاون الأوروبي المتوسطي من خلال مرحلة أولية هي توقيع اتفاقيات الشراكة بين دول الاتحاد الأوروبي، ودول جنوب وشرق المتوسط (العياري، 1993).

3. الرغبة في التفاعل مع حضارة الغير: العلاقة المطلوبة في حالة التعاون المتوسطي هي الحوار والتفاعل الحضاري بين الحضارة العربية والحضارة الغربية، فالموقف السليم في علاقات الثقافات والحضارات هو موقف التفاعل من موقف التميز والاستقلال، حيث تنفتح نوافذ الفكر الإنساني، ولكن مع التمييز بين ما هو مشترك وبين ما هو خاص بكل جانب كالبصمة المميزة للإنسان (عبدالله، 1993).

4. الديمقراطية والأمن والتنمية: الديمقراطية، والأمن، والتنمية هي أعمدة رئيسية للتعاون المتوسطي مع مراعاة أنه "لا أمن من حيث لا توازن، ولا توازن حيث لا تنمية متكافئة، ولا تنمية متكافئة في ظل أنظمة غير ديمقراطية محمية من الخارج وخائفة من الداخل، ولا ديمقراطية حيث لا مشاركة شعبية، ولا

في المنطقة، وتنظيم الهجرة، وقمع الهجرة غير الشرعية. وتسعى هذه المجموعة أيضاً إلى تطوير العلاقات فيما بينها في مختلف المجالات منها: الاجتماعية، والثقافية، والتبادل العلمي، والتكنولوجي بين أعضائها، يتزايد الاهتمام الأوروبي بالدول المطلة على البحر المتوسط، حيث شهدت المنطقة تجادباً، مما يؤكد أن هنالك قواسم مشتركة بين دول الشمال والجنوب تدعو للتعاون، وأخرى تدعو إلى التباعد كما تهدف سياسات دول الشمال إلى محاولة لإيجاد صيغة صلبة مشتركة مع دول العبور، وذلك لغرض مكافحة القضايا المشتركة من بينها الهجرة غير الشرعية من الجنوب إلى الشمال (التقرير الاستراتيجي العربي، 2004).

حيث تم التوصل خلال الاجتماع في تونس في شهر (أكتوبر- 2002 م) إلى اتفاق الأطراف المجتمع على ما يلي (الدوبيي، 2013):

- تبادل المعلومات حول اتجاهات الهجرة.
- محاربة الهجرة غير المشروعة.
- تنظيم هجرة العمالة.

2.12 السيناريوهات بين دول الشمال ودول الجنوب

إن الاهتمام باستقرار دول الجنوب يمكن قراءته من خلال مشاركة دول الشمال في أكثر من عملية حوارية مهتمة بهذه القضية من بينها (خشيم، 2002):

1. السيناريو غير الرسمي بين الدول المتوسطية والدول الأعضاء في حلف الأطلسي، والذي يهدف إلى إقامة شراكة من أجل السلام في حوض البحر الأبيض المتوسط.

2. السيناريو بين اتحاد أوروبا الغربية والدول المتوسطية، وهي مبادرة لا تحظى بتأييد الدول العربية المتوسطية؛ نظراً لأنها تقترح تشكيل قوات تدخل سريع برية وبحرية لأسباب إنسانية، تأكيداً لمبدأ الأمن الجماعي.

3. السيناريو الأورومتوسطي لإقامة شراكة أمنية، تأخذ في الحسبان الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للعلاقات الأوروبية المتوسطية.

2. تنسيق التعاون بين دول الشمال ودول الجنوب من حيث تبادل المعلومات لتفكيك الشبكات والأطر العاملة في الهجرة غير الشرعية عبر الحدود.

3. غالبية المشروعات التي طرحت لمكافحة الهجرة غير الشرعية من قبل دول الشمال تقوم على الحلول الأمنية، وهذه الحلول غير عملية كونها تهمل الأسباب والظروف المحيطة بموضوع الهجرة غير الشرعية..

4. تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لردع المهاجرين غير الشرعيين وشبكات التهريب البرية والبحرية.

ثانياً: التوصيات

أغلب الدول التي تأثرت من هذه الهجرة تعاني من عدم وجود حل جذري لها، وذلك لأن لها آثاراً نتج عنها مخاطر أمنية، وسياسية، واقتصادية، وصحية، وبالتالي تتطلب إجراء أقصى الجهود لدراسة أسباب هذه الظاهرة للحد منها ومكافحتها، وعليه نورد أهم التوصيات منها:

- التعاون الجاد من جميع الأطراف المتضررة من هذه الظاهرة لوضع خطط جديدة مفادها معالجة هذه الظاهرة.

- إيجاد حل قانوني وجذري للأجانب المقيمين في دول العبور بصورة غير شرعية.

- على الأطراف المعنية بالهجرة إقامة مشاريع تنمية في البلدان المصدرة للهجرة وذلك لمنع الإقبال الهائل على هذه الظاهرة.

قائمة المراجع

1. أبوخشم، مصطفى عبد الله (2002)، الشراكة الأوروبية المتوسطية: ترتيبات ما بعد برشلونة، ط1، بيروت، معهد الانماء العربي.
2. الدويبي، عبدالسلام بشير (2013). الهجرة غير المشروعة إلى ليبيا، الأبعاد والتداعيات، منشورات مركز البحوث والدراسات الأفريقية.
3. الحوات، على (2007). الهجرة الغير شرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، الطبعة الأولى، منشورات الجامعة المغربية، طرابلس، ليبيا.

مشاركة شعبية إلا إذا تشكلت الأطر السياسية والاجتماعية الموافقة بل والمحرضة لهذه المشاركة (عبدالله، 1993).

5. المتوسط آمال وطموحات: البحث عن صيغة وسيطة بين الفصل غير المرغوب فيه والدمج الذي يبدو صعب المنال في المستقبل المنظور. إن الصيغة المطلوبة في المتوسط هي صيغة وعلاقة (التوازن) في العلاقات، أي تقليل الفجوة والهوة بين شمال المتوسط وجنوبه. مما يساعد على التقارب وخلق الجو المناسب للتعاون في المتوسط.

13- الخاتمة:

ظاهرة الهجرة غير الشرعية مرتبطة بالأمن لدى دول الشمال من خلال اعتبارها تهديداً له، فدول الشمال أصبحت تسعى إلى إيقاف المد المتزايد من المهاجرين غير الشرعيين من دول الجنوب، فموضوع الهجرة غير الشرعية كان ولا يزال الموضوع الذي يدرج كل مرة ضمن السياسة العليا لكل دولة من دول الشمال، والتي تسعى من خلال مكافحة التهديدات التي تواجهها بوضع العديد من الاستراتيجيات والآليات الأمنية، و السياسية، والاقتصادية، التي سعت من خلالها إلى المحافظة على أمنها وذلك مقارنة بعجز دول الجنوب المتخلف عن إيجاد الحلول التي تكون لها فاعلية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومن ثم لا بد من تكثيف الدراسات والأبحاث بخصوص هذه الظاهرة، وذلك للوقوف على العوامل الأساسية لهذه الظاهرة. ومن خلال هذا البحث تم التوصل إلى بعض النتائج والتوصيات منها.

أولاً: النتائج

نستخلص من هذا البحث جملة من النتائج ولعل من أبرزها ما يلي:

1. أن الأسباب الحقيقية لهجرة الشباب تعود إلى تدني المستويات الاقتصادية والأجور والتنمية في بلدانهم الأصلية، وإلى عدم الاستقرار السياسي من حروب أهلية، و نزاعات مسلحة، وصراعات على السلطة.

4. الشهاوي، طارق عبد المجيد (2009). الهجرة غير الشرعية: رؤيا مستقبلية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.
5. الفيل، محمد رشيد (2000). الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا. عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
6. بوعود، علي (2004). حماية الحدود الجغرافية، ط1، الإسكندرية، دار الأنوار.
7. محي الدين، عمر (2006). الهجرة الغير شرعية، ط2، القاهرة، دار النياض للنشر.
8. جليبي، علي عبدالرزاق (1998). علم اجتماع السكان، ط4، الإسكندرية، دار المعرفة.
9. حمد، صبري محمد (2008). جغرافية السكان، أسس وتطبيقات، بيروت، الدار العالمية.
10. سلطان، محمد (1997). الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لزيادة الهجرة، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة النهضة للنشر.
11. عوض، عبد الرزاق عبد الله (2009). الهجرة الوافدة وعلاقتها بتغير بعض القيم الاجتماعية، ط1، الإسكندرية، دار الطباعة الحرة.
12. أبوخشم، مصباح عياد، وآخرون (2014). أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد الرابع، العدد السابع، يوليو.
13. العياري، الشاذلي (1993). من أجل مشروع عربي-أوروبي جديد، شؤون عربية، العدد 74، يونيو.
14. الغدامسي، محمود علي (2008). نصرالدين محمد أبوغمجه، الهجرة من القارة الأفريقية أسبابها ودوافعها، مجلة الجامعي، طرابلس، سبتمبر.
15. التير، مصطفى عمر (2002). الهجرة والتعاون، توجيه السياسة، مجلة الدراسات، طرابلس، السنة الثالثة.
16. الصايغ، نصري (1993). البحر المتوسط على شفير أمن مؤجل، الملف العربي الأوروبي، العدد 12، أغسطس.
17. عبد الله، ثناء فؤاد (1993). إشكاليات التفاعل والحوار الحضاري بين العرب والحضارة الغربية في إطار متغيرات العالم الجديد، المستقبل العربي، العدد 167، يناير.
18. فارغوس، فيليب (2002). الهجرة من القارة الأفريقية، ندوة الحوار العربي الأفريقي، طرابلس، 30-31 أكتوبر.
19. المبروك، حنان إمام (2012). الهجرة غير الشرعية بين القانون الدولي والقانون الوطني عبر حوض البحر المتوسط، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.
20. الغرياني، هاجر سعد الغرياني (2010). الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.
21. تنتوش، هويدا مفتاح (2012). الجاليات المغربية في فرنسا وإشكالية الاندماج الاجتماعي، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.
22. عثمان، كميلة أحمد (2005). السياسة الخارجية الليبية تجاه الشراكة المتوسطية، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا.
23. رشيد، ساعد (2012). واقع الهجرة غير الشرعية من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
24. شادي، سالم سعدون (2011). السياسة العامة في ليبيا في مكافحة الهجرة غير الشرعية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.
25. التقرير الاستراتيجي العربي (2004م)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، موسعة الأهرام، القاهرة.